كلمة سلطنة عمان

يلقيها معالي الدكتور عبدالله بن محمد السعيدي الموقر

وزير الشؤون القانونية

في الإستعراض الدوري الشامل الثاني للسلطنة - قصر الأمم المتحدة - جنيف بتاريخ 5 نوفمبر 2015م

شكرا سعادة الرئيس،

أود بالنيابة عن وفد سلطنة عمان أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى مجلسكم الموقر وأخص بالذكر المفوضية السامية لحقوق الإنسان وأعضاء الترويكا كل من جنوب أفريقيا وفيتنام والجبل الأسود.

وإنه ليسعدنا أن نكون معكم اليوم لنشاطركم التقدم الذي أحرزناه منذ الاستعراض الدوري الأول في عام 2011، وما حققناه من إنجازات في مجال حقوق الإنسان.

ومما لا شك فيه أن الحوار الذي نجريه معكم اليوم في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل يمثل فرصة مواتية لسلطنة عمان لدعم جهودها في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وفي أعقاب الدورة الأولى للإستعراض الدوري الشامل، شكلت سلطنة عمان لجنة قانونية بوزارة الخارجية لدراسة ومتابعة التوصيات التي تقدمت بها نظيراتها من الدول. وتتكون اللجنة من جهات حكومية ومن مؤسسات المجتمع المدني في السلطنة، فضلا عن أننا وضعنا خطة لتنفيذ نتائج التفاعل مع الاستعراض وذلك بالعمل عن كثب مع مختلف الوزارات والجمعيات والمجتمع المدني.

لقد استمعت اللجنة إلى أراء المواطنين وممثلي المجتمع المدني خلال اللقاءات والمشاورات التي أجرتها معهم على مدى الأعوام الماضية. ووردت معظم هذه الآراء في تقرير السلطنة.

وقد قمنا بإحالة مسودة التقرير النهائي إلى مجلس الوزراء بعد الاجتماع التشاوري الأخير مع منظمات المجتمع المدني.

وحري بالقول إن تعديل النظام الأساسي للدولة (الدستور) في أكتوبر عام 2011 شكل تطورا مذهلا وشاملا وأعتبر قفزة نوعية وحدثا تاريخيا في جميع المجالات بشكل عام وبشكل أخص في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان وإحترامها، إذ واكب نصه التطور القانوني لحقوق الإنسان بأجيالها الثلاثة.

سعادة الرئيس،

تؤمن سلطنة عمان إيمانا راسخا بأهمية تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتقدر في الوقت نفسه الدور الكبير الذي تؤديه المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان الرامي إلى تحسين أوضاع حقوق الإنسان في العالم، وذلك من خلال آلية الاستعراض الدوري الشامل التي ساعدت كثيرا في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وقد قبلت السلطنة 103 توصية في حين رفضت 12 توصية لعدم تساوقها مع المبادئ العالمية لحقوق الإنسان والخصوصية الثقافية لكل بلد .

سعادة الرئيس،

من منطلق حرص السلطنة على كرامة الإنسان وصون حقوقه ، فقد نص النظام الأساسي للدولة الذي هو دستور البلاد صراحة على أن سيادة القانون هو أساس الحكم، كما نص على عدم تعريض أي إنسان للتعذيب المادي أو المعنوي أو

تعريضه للإغراء، أو للمعاملة الحاطة بالكرامة، ونص كذلك على بطلان كل قول أو اعتراف يثبت صدوره تحت وطأة التعذيب أو بالإغراء أو لتلك المعاملة أو التهديد بأي منهما، وأكد هذا النظام كذلك على أن المتهم برئ حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع وفقا للقانون، كما حظر هذا النظام إيذاء المتهم جسمانيا أو معنويا .

ومن هذا المنطلق، وافقت السلطنة من حيث المبدأ على اتخاذ الاجراءات القانونية للانضمام إلى الاتفاقيات الآتية :

1- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966م.
2- اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب بتاريخ 10 ديسمبر 1984م.
3- اتفاقية الاختفاء القسري.

وسيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة المنصوص عليها حسبما ورد في النظام الأساسي للدولة للانضمام إلى تلك الاتفاقيات.

كما وافقت السلطنة من حيث المبدأ على سحب تحفظها على الفقرة (4) من المادة 15 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة **(سيداو).**

سعادة الرئيس،

إن بناء الإنسان وقدراته، وإيجاد سبل العيش الكريمة له هي الغاية التي تنشدها سلطنة عمان في مسيرة تطورها ورقيها، وقد أكد على ذلك دائما سلطان البلاد السلطان قابوس بن سعيد ، ويسعدني أن أقتبس الفقرة الآتية من كلام جلالته في هذا المجال حيث قال :

" إن التنمية ليست غاية في حد ذاتها وإنما هي من أجل بناء الإنسان الذي هو أداتها وصانعها ؛ ومن ثم ينبغي ألا تتوقف عند مفهوم تحقيق ثروة مادية، وبناء

اقتصاد متنوع، بل عليها أن تتعدى ذلك إلى تكوين المواطن القادر على الإسهام بجدارة و وعي في مسيرة النماء والبناء الشامل".

سعادة الرئيس،

يقوم الحكم في سلطنة عمان على نظام سياسي مستقر، أساسه سيادة القانون والحكم الرشيد، والمساواة بين المواطنين وهذا ما أكد عليه النظام الأساسي للدولة حيث نص صراحة على أن الحكم في السلطنة يقوم على أساس العدل والشورى والمساواة وتكافؤ الفرص، وللمواطنين حق المشاركة في الشؤون العامة وفقا لهذا النظام والشروط والأوضاع التي بينها القانون .

كما أن من أهم المبادئ الاقتصادية التي أكد عليها النظام الأساسي للدولة هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. بما يؤدي إلى زيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة للمواطنين، وأن الملكية الخاصة مصونة فلا يمنع أحد من التصرف في ملكه إلا في حدود القانون، ولا ينزع عن أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون، وبالكيفية المنصوص عليها فيه، وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا، كما أنه لا يمكن مصادرة أي أموال خاصة إلا بحكم قضائي .

سعادة الرئيس،

أننا نعيش في منطقة صعبة، وغير مستقرة، و معدلات النمو السكاني لدينا مرتفعة، ومواردنا المالية محدودة، كما تتصف الطبيعة الجغرافية لبلدنا بتضاريس متنوعة ووعرة في معظم الأماكن مما يعقد خطط التنمية ويزيد من كلفتها وتوجد لدينا نسبة كبيرة من الوافدين ؛ ورغم أن السلطنة ليست طرفا في اتفاقية حقوق العمال المهاجرين وافراد أسرهم ، إلا أنها كفلت الغالب الأعم من الحقوق التي تضمنتها هذه الاتفاقية ، كما أننا ملتزمون التزامًا حقيقيًا بتحسين حالة حقوق الإنسان في

بلدنا، وسنستمر في اتخاذ هذا النهج الاستباقي بطريقة تتوافق مع تقاليدنا ودستورنا، وسيادة القانون.

سعادة الرئيس،

لقد أكدت سلطنة عُمان مرارا وتكرارا أن لديها التشريعات والمؤسسات الكافية لحماية حقوق الإنسان على أراضيها.

و لا شك أنكم سعادة الرئيس تشاطروننا الرأي في أن غاية أيِّ قانون تتمثل في المحافظة على الحرية، وتوسيع نطاقها.

لقد جاءت تعديلات النظام الأساسي للدولة لتمنح سلطات تشريعية ورقابية واسعة لمجلس عمان الذي يتكون من مجلسي الدولة والشورى. وهذا ما تم التأكيدعليه في ديباجة مرسوم إصدار هذه التعديلات من أن الهدف من هذه التعديلات هو تطوير مسيرة الشورى في البلاد لما فيه مصلحة الوطن والمواطنين، وللتأكيد على أهمية المشاركة من جميع أفراد المجتمع في مسيرة التنمية الشاملة بما يتماشى ومتطلبات التطور المنشود.

كذلك وفي ذات الإطار، تم إجراء تعديلات واسعة على النظام القضائي في السلطنة، حيث أصبحت السلطة القضائية بموجب المرسوم السلطاني رقم 10/ 2012 تتمتع بالإستقلال التام في المجال الإداري والمالي، ناهيك عن الإستقلال في العمل القضائي الذي سبق التأكيد عليه في النظام الأساسي للدولة، والذي ينص صراحة على أن السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على إختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفق القانون، وأنه لا سلطان على القضاة في قضائهم لغير القانون، وهم غير قابلين للعزل إلا في الحالات التي يحددها القانون، ولا يجوز لأي جهة التدخل في القضايا أو في شؤون العدالة، ويعتبر مثل هذا التدخل جريمة يعاقب عليها القانون.

وأكد النظام الأساسي للدولة كذلك على حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة وسائر وسائل التعبير ، وقد وردت التشريعات العمانية مكرسة لهذا المبدأ ، وتقوم السلطنة حاليا على مراجعة وتحديث القوانين المنظمة للطباعة والنشر .

سعادة الرئيس،

مهتدية بماضيها، تعمل سلطنة عمان على مواجهة تحديات المستقبل.

لقد تطور نظامنا السياسي بمرور الوقت تلبية لاحتياجات الدولة الحديثة دون التخلي عن تقاليدنا العريقة.

إننا ملتزمون التزاما حقيقيا بتعزيز وحماية حالة حقوق الإنسان في بلدنا. وسنستمر في اتخاذ هذا النهج بطريقة تتوافق مع تقاليدنا ودستورنا وسيادة القانون على الرغم من التحديات التي تواجهها منطقتنا ، مثل الإرهاب والحروب والصراعات والأزمات الاقتصادية .

سعادة الرئيس،

إن بلادي دولة فتية حيث يمثل الشباب الغالبية العظمى من إجمالي السكان.

يصاحب هذه النسبة الكبيرة من الشباب التي تتجاوز الـ 50% ضمن تعداد السكان الكثير من التحديات من حيث توفير التعليم والتدريب وغيرهما من الاحتياجات الاجتماعية، لكنها توفر من ناحية أخرى الكثير من الفرص لأن فئة الشباب تشكل ثروة وطنية التي يمكن أن تكون أكثر إنتاجا إذا توفر لها التعليم والتدريب المناسبين.

لا شك أن الحق في التعليم يعد من أسمى الحقوق، وفي عمان كان هذا الحق من أولويات الحكومة منذ عام 1970 حيث تمثل هذا السعي في الإسراع من وتيرة بناء

المدارس في شتى مناطق السلطنة مع الأخذ بعين الاعتبار وعورة التضاريس الجغرافية، إلا أن ذلك لم يقف عائقا أمام عدم بلوغ هدف نشر العلم في ربوع عمان.

وتوفير هذا الحق من أهم المبادئ التي أكد عليها النظام الأساسي للدولة، حيث نص هذا النظام على أن التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع تقوم الدولة بتوفيره وتسعى لنشره وتعميمه، كما أنها (الدولة) تعمل على مكافحة الأمية، وتشجع على إنشاء المدارس والمعاهد الخاصة، كذلك تقوم الدولة برعاية التراث الوطني والمحافظة عليه، وتشجع العلوم والفنون والآداب والبحوث العلمية وتساعد على نشرها.

والآن، وبعد مرور 45 عاما، أصبحت السلطنة تدعم مسار ترسيخ الابتكار ضمن أهداف التعليم الوطنية، ليتمكن الطالب من مواكبة التطورات العلمية التي يشهدها العالم، لاسيما في المجال التقني.

سعادة الرئيس،

لقد قبلت السلطنة العديد من التوصيات المعنية بحماية حقوق الطفل، وأشار تقرير الأمم المتحدة المشترك إلى أن السلطنة حققت تقدما في تطوير الاستراتيجية الوطنية للطفل. وقد قمنا بالفعل بوضع خطة عمل وطنية للنهوض بالأطفال بالتشاور والتعاون مع شركائنا بما فيهم المجتمع المدني.

وفي هذا الصدد، صدر قرار وزاري يقضي بإنشاء لجنة لمنع إساءة معاملة الأطفال في كافة محافظات السلطنة، وقد رحب الشركاء في المجتمع بهذه المبادرة الحكومية.

سعادة الرئيس،

تتمتع المرأة والرجل في سلطنة عمان بنفس الحقوق والحريات المتعلقة بحركة الأشخاص واختيار سكناهم وإقامتهم وعملهم. وتعد السلطنة من الدول الرائدة في

المنطقة فيما يتعلق بحقوق المرأة، فعدد النساء والفتيات المسجلات في مؤسسات التعليم العالي يفوق عدد الرجال، كما أن عدد النساء المشاركات في القوة العاملة يزداد بإطراد يوما بعد آخر.

وتحتفل سلطنة عمان بيوم المرأة العمانية في 17 أكتوبر من كل عام وهو يوم يحتفى به تقديرا لدورها في المجتمع، ويلقي الضوء على الجهود المبذولة في مجال تمكين المرأة ، حيث أصبحت تتبوأ أعلى المناصب في الدولة كوزيرة ووكيلة وزارة وسفيرة وعضو مجلس عمان ، وفي جميع الوظائف الإدارية الأخرى في القطاعين العام والخاص ، كما أنها اصبحت عضوا فاعلا في مرفق القضاء وجهاز الشرطة والقوات المسلحة .

سعادة الرئيس،

وبتاريخ 25 أكتوبر 2015م، كانت إنتخابات مجلس الشورى ، وقد أنتخب الشعب العماني 85 عضواً لتمثيلهم في مجلس الشورى في فترته الثامنة من بين 590 مترشحاً ومرشحة ، واستقبلت المراكز الإنتخابية الـ 107 في جميع ولايات السلطنة الناخبين والناخبات والذين أدلوا بأصواتهم بكل حرية وبيسر وإنسيابية، وتمتعت هذه الإنتخابات بالشفافية، حيث تمت تحت إشراف اللجنة العليا للإنتخابات وهي لجنة قضائية مستقلة حسبما نص عليه النظام الأساسي للدولة، كما حظيت هذه الإنتخابات بمراقبة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

سعادة الرئيس،

تبذل سلطنة عمان جهودا كبيرة من أجل الالتزام بالمعايير اللازمة للقضاء على مشكلة الاتجار في البشر. وقد أنشأت السلطنة لجنة وطنية برئاسة شخصية بمرتبة وزير ويمثلها عدد من الشركاء أصحاب العلاقة وقد بذلت اللجنة قصارى جهودها

في التصدي لهذه الظاهرة، وما التشريعات التي أصدرتها الحكومة مؤخرا إلا دليل على التزام السلطنة الراسخ بمحاربة الاتجار بالبشر.

كما تعمل الحكومة العمانية جاهدة من أجل بناء قدرات العاملين في مجال إنفاذ القانون لكي يتمكنوا من التصدي بفاعلية لجريمة الإتجار بالبشر.

إن سلطنة عمان ملتزمة بالجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإتجار بالبشر كما أنها تأخذ قصب السبق في هذه القضية، وإننا من أولى الدول في المنطقة التي قامت بسن قانون شامل لمكافحة الإتجار بالبشر.

وتتمتع سلطنة عمان بواحد من أفضل السجلات في المنطقة في هذا المجال، وتعتزم البناء على ما حققته كما تنوي استخدام عملية الاستعراض الدوري الشامل لبذل مزيد من الجهود لزيادة سقف المعايير في هذا الصدد.

وقد حققت السلطنة تقدما ملحوظا منذ الاستعراض الأول في عام 2011 في استراتيجيتها لمكافحة الاتجار بالبشر التي تقوم على أربعة محاور:

1- تطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بالاتجار بالبشر
2-توجيه السلطات المعنية بشأن الإجراءات الوقائية والإجراءات الرادعة.
3-توفير الحماية والدعم لضحايا تلك الجرائم.
4-تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الاتجار بالبشر.

وبغية تعزيز الوعي بشأن قضية الاتجار بالبشر، ولبناء قدرات جهات إنفاذ القانون، فقد نظمت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر سلسلة من ورش العمل والندوات خلال السنوات الأربع الماضية، وكان آخرها يومي 12و13 أكتوبر 2015 بمشاركة العديد من الجهات الحكومية والمؤسسات المعنية بضحايا الاتجار بالبشر.

كما تشتمل الجهود الرائدة الأخرى التي بذلتها السلطنة مؤخرا في مجال مكافحة الاتجار بالبشر على تنظيم حملة إعلامية موسعة بهدف تعزيز الوعي بشأن جريمة الاتجار بالبشر، وإعداد استراتيجية لمكافحة كافة أشكال العمالة القسرية بفرض غرامات كبيرة على المخالفين، هذا بالإضافة إلى زيادة دور ضيافة النساء والأطفال من ضحايا جرائم الاستغلال الجنسي.

سعادة الرئيس،

إلتزاما بنهج السلطنة القائم على دعم قيم التعاون والتآزر الدوليين فقد دأبت السلطنة على تقديم المساعدات الخارجية للدول النامية حيث بلغت تلك المساعدات في عامي 2014- 2015م (مائة مليون دولار أمريكي) في صورة منح لأسباب إنسانية وتنموية في كل أنحاء العالم. وقد استفاد من هذه المبالغ عدد من الدول. علاوة على ذلك، تقوم الهيئة العمانية للأعمال الخيرية بتقديم مساعدات إغاثة عاجلة عند حدوث الكوارث الطبيعية وفي حالات الزلازل والمجاعة في مختلف بقاع الأرض.

سعادة الرئيس،

تشكل زيادة أعداد خريجي الجامعات والكليات والمعاهد والمدارس المتخصصة تحديا كبيرا للعديد من حكومات العالم، وذلك نظرا لاتساع الفجوة بين أعداد الخريجين وفرص العمل المتاحة، إلا أن ذلك لم يثن السلطنة عن أن تبقى ملتزمة بتأمين الوظائف الشاغرة للمواطنين واقتراح خطط للتوظيف في القطاع الخاص، الذي تعول عليه الحكومة بأن يكون رافدا أساسيا للاقتصاد الوطني. وفي سبيل ذلك، قطعت السلطنة شوطا كبيرا في إذكاء روح العمل الحر لدى فئة الشباب، وسهلت كل الإجراءات المتعلقة بالانخراط في تأسيسه، ولم تغفل لتحقيق هذا المطلب إنشاء حاضنات ممولة ومؤسسة من قبل الحكومة من أجل رفد القطاع الخاص بكوادر وطنية. وكل هذا يأتي انسجاما مع حرص السلطنة على توفير الحق في العمل، ليستطيع الفرد تأمين حياته بما يتناسب مع التطورات المتسارعة في المجتمع.

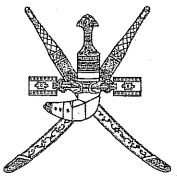

وإدراكا من سلطنة عمان بأهمية تأهيل كادر وطني قادر على التعاطي مع الملفات الحقوقية بالسلطنة كونها تشكل عنصرا هاما نحو ترقية حقوق الإنسان. فإن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تعمل على تدريب الكادر الوطني بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان والعديد من المراكز التدريبية المتخصصة كما تعمل عبر الإجراءات الوقائية المتمثلة بترسيخ ثقافة حقوق الإنسان لدى مختلف شرائح المجتمع على شكل ندوات وورش عمل متخصصة والتثقيف في حقوق الإنسان بالتعاون مع المؤسسات التربوية والثقافية، فضلا عن أدوارها لتلقي الشكاوى وزيارة السجون وغيرها من الأدوار.

إن تحقيق مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو مقصد عام لجميع الدول الداعمة. بيد أن تطبيقه لا يعني إغفال ما تحمله الدول من خصوصيات ثقافية ساهمت في إثراء أسلوب حياتها، وإلغاء الممارسات التي اعتادت عليها المجتمعات في تسيير شؤونها العامة، والتي تعد بمثابة نبراس يهتدى به لترسيخ استقرار المجتمع وحفظ كرامته.

وهنا إذ نؤكد على أهمية الحوار بين أصحاب المصلحة وقضية حقوق الإنسان حيث تشكلت القيم الإنسانية المشتركة المتمثلة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 مستندة على مبادئ العدل والمساواة والحرية والتنوع، وهذا ما ساهم في سرعة تبنيه من قبل الأسرة الدولية. لقد شكلت الحضارات الإنسانية منبع جميع المواثيق الدولية التي تحض على صون واحترام حقوق الإنسان. وبالتالي، فإن الخصوصيات الثقافية والحضارية كانت رافدا للقانون الدولي بدءا من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومرورا بالعهدين الدوليين لحقوق الإنسان.

ومن خلال سعي السلطنة إلى تخويل المجتمع العماني لحقوقه لاسيما ما يتعلق بحقوق الجيلين الأول والثاني، قامت السلطنة بالمصادقة على اتفاقيات دولية تمثل مقتضياتها النواة الصلبة لحقوق الإنسان. وبالتالي، فإن هذه المصادقات جاءت

لتتناغم مع توجه السلطنة في الانخراط التدريجي في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وبما لا يتعارض مع النظام الأساسي للدولة.

ولم تقف سلطنة عمان على المصادقة على الإتفاقيات الدولية بل أن النظام الأساسي (الدستور) ضمن جميع الحقوق بأجيالها الثلاثة بصورة تكاد تكون شاملة حيث وصلت إلى الجيل الثالث ويبرز ذلك جليا في المواد من (11) وإلى (40) من هذا النظام.

سعادة الرئيس،

على الرغم من أن السلطنة تقع في منطقة إقليمية مضطربة، إلا أن ذلك لم يثنها عن البحث عن حلول سلمية وتقريب وجهات النظر لإنهاء النزاعات التي تشهدها الدول الإقليمية، وهو الدور الذي نوه به معالي الأمين العام للأمم المتحدة مؤخرا حيث شكر سلطنة عمان على "دورها البناء" في المساعدة على حل النزاع في اليمن والتعاون بشكل وثيق مع المبعوث الخاص إلى اليمن، إلى جانب التباحث أيضا في المستجدات الأخيرة في عملية السلام في الشرق الأوسط وسورية.

ذلك أن العمل على توطيد السلم والأمن الدوليين يقع في صميم ما تؤمن به السلطنة لأسرة دولية تنعم بالخير والتآلف بين شعوبها. وفي سبيل ذلك سعت السلطنة – ومازالت - من أجل الاضطلاع بدورها الفعال كأحد أعضاء الأسرة الدولية، وتمثل ذلك إما بالتنسيق في عمليات إعادة الرهائن إلى بلدانهم، أو في استقبال الجرحى من البلدان التي تندلع فيها نزاعات مسلحة والتكفل بعلاجهم ومن ثم تأمين عودتهم إلى بلادهم.

ولا يسعنا في هذا السياق ونحن نتحدث عن حقوق الإنسان إلا أن نذكر المجلس الموقر بموقف سلطنة عمان الثابت في دعم الشعب الفلسطيني في حق تقرير

مصيره وإقامة دولته وعاصمتها القدس الشرقية جنبا إلى جنب مع إسرائيل وإنهاء آخر إحتلال في العالم.

سعادة الرئيس،

إتساقا مع تراثها التاريخي في التعايش السلمي بين الشعوب، تقوم سلطنة عمان بجهود ملموسة لتعميق مفهوم التعايش والتسامح الذي بات عالمنا اليوم في حاجة ماسة إليه أكثر من أي وقت مضى، ومن أجل ذلك سعت بلادي إلى ترسيخ مبادئ إحترام الحريات الدينية فأسست مراكز الحوار مع الديانات والمذاهب المختلفة وأنشأت الكراسي العلمية في الجامعات الدولية.

إن التسامح سمة أصيلة في المجتمع العماني منذ قرون، في علاقات أفراده بعضهم ببعض وفي تواصلهم مع الشعوب وعلاقاتهم مع الدول والحضارات، فكفلت السلطنة الحرية الدينية والفكرية للمواطن والمقيم على حد سواء بإعتباره حقا أساسيا من حقوق الإنسان لا يمكن مصادرته، إذ من حق كل إنسان أن يمارس شعائره وطقوسه الدينية بكل حرية طالما أنه لا يضر بغيره. إن من المبادئ الأساسية في سلطنة عمان مبدأ الحوار بين الأديان بصورة حضارية على أساس من الإحترام المتبادل الذي يسهم في تهيئة التعايش بين الشعوب، وتحقيق السلام العالمي المنشود.

وفي حين يكفل النظام الأساسي للدولة الحريات الشخصية وضمان ممارستها في حدود القانون، فإنه نص في المادة (28) منه على أن **"حرية القيام بالشعائر الدينية طبقا للعادات المرعية مصونة على ألا يخل ذلك بالنظام العام أو ينافي الآداب"**، كما أن قانون الأحوال الشخصية العماني كفل لغير المسلمين من المقيمين على أرض السلطنة حق تطبيق الأحكام الخاصة بهم، بما لا يتنافى مع التقاليد العمانية، وذلك وفقا للمادة (282) من هذا القانون، ومن المعروف أنه تتوفر دور العبادة الخاصة بالديانات الأخرى تيسيرا على غير المسلمين لإقامة شعائرهم الدينية بحرية وإطمئنان وفي حماية القانون. وقد أكد النظام الأساسي للدولة على المساواة بين

المواطنين **فالمواطنون جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الإجتماعي.**

سعادة الرئيس،

تحتفل سلطنة عمان في الثامن عشر من شهر نوفمر الجاري بالعيد الوطني الخامس والأربعين، لنقف بكل فخر على حجم الإنجازات الكبيرة التي تحققت على أرض عمان متطلعين إلى مزيد من العمل ومؤكدين الحفاظ على المنجزات التي تحققت ومتطلعين لغد أفضل بكل عزم وثبات متخطين العقبات.

يتمتع شعبنا بمستوى مرتفع من الرفاهية، ولدينا مجتمع متسامح في منطقة تتعرض منذ زمن بعيد للكثير من التحديات المعقدة، ويعيش على أرضنا أناس من مختلف الجنسيات ويتمتعون بكافة الحريات بما فيها حرية العبادة.

مما لا شك فيه أن الأحداث التي شهدها العالم العربي في السنوات الأخيره جعلت العديد من الدول تواجه تحديات جمة، لكننا في عمان عملنا من أجل المحافظة على استقرار بلادنا وأمنها وأستطعنا بسياسة حكيمة حمل لوائها جلالة السلطان حفظه الله أن توازن بين إضافة المزيد من الحقوق والحريات وبين مقتضيات الإستقرار والأمن. فالطبيعة المتقدمة للمجتمع العماني تضمن توفير كافة الحريات للمواطنين والمقيمين على السواء. وإننا نعتبر هذه الحريات جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان التي لا يمكن مصادرتها. وقد استطعنا بهذه الرؤية الحيلولة دون انتشار التطرف في بلادنا.

سعادة الرئيس،

أود في ختام كلمتي أن نؤكد لكم إننا في سلطنة عمان سنواصل جهودنا الرامية إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

لقد بذلنا جهودا جبارة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وسنواصل العمل في هذا المضمار من أجل العيش الحر الكريم لمواطنينا و المقيمين على أرض السلطنة. وفي الوقت نفسه، سنعمل جاهدين على تذليل التحديات والعمل بمبدأ العدل والإنصاف والحرية والمساواة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

وندعو كافة دول العالم المحبة للسلام للتعاون على تعزيز وحماية حقوق الإنسان في كافة أرجاء المعمورة وأن نجعل من هذا المجلس مكانا للنهوض بالإنسان بعيدا عن التسييس والإنتقائية حماية للمبادئ السامية لحقوق الإنسان التي إرتضاها الجميع.

ختاما، نشكركم على حسن إصغائكم متطلعين إلى حوار تفاعلي بناء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،